وفقاً لخبراء ومختصين:

قطاع الصناعات الاستخراجية يعاني نقصاً كبيراً في مشاريع البنية التحتية

كتب محمد راجح

يتمتع قطاع الصناعات الاستخراجية في اليمن بمقومات كبيرة وامكانيات هائلة وثروة واعدة لكنه لم يتم الاستفادة منه حتى الآن .
ودعت دراسة حديثة إلى ضرورة تقديم الدعم الحكومي اللازم لتطوير الصناعات الاستخراجية والإسراع في استثمار الثروة المعدنية ووضع خطة متكاملة وطويلة الأجل لتنمية صادرات المعادن.
وأكدت الدراسة أن امتلاك اليمن لاحتياطيات ضخمة من المعادن تمثل مورداً هاماً يكفي لفترات طويلة من الزمن، وهو ما يدعو إلى ضرورة استثمار هذه الثروة والاستفادة منها لأغراض الصناعات الاستخراجية والتحويلية بالدرجة الأساسية، وإحلال الخامات المحلية محل المستوردة.

وأشارت الدراسة، التي أعدها خبراء جيولوجيون بالهيئة العامة للمساحة الجيولوجية والثروات المعدنية، إلى أهمية وجود خطة فاعلة لجعل الصادرات المعدنية قادرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وتستطيع منافسة المنتجات الأخرى، مضيفةً أن إزالة المعوقات التي تقف أمام انطلاق هذا القطاع في اليمن، ستؤدي إلى زيادة الإيرادات المحلية من هذه الثروة المعدنية الهامة وتنمية الاقتصاد الوطني، وكذا المساعدة في التخفيف من الفقر والبطالة.
ووضعت الدراسة رؤية مستقبلية لتفعيل قطاع المعادن من خلال التعريف بأهمية الاستثمار في مجال الثروة المعدنية التي تساهم في انعاش اقتصاد كل منطقة على حدة، والتي يتواجد فيها الخام بصورة مباشرة وغير مباشرة، منها – على سبيل المثال – استخدام الخدمات العامة والخاصة، كوسائل النقل والاتصالات والسكن وغيرها.
وتطرقت الرؤية المستقبلية التي وضعتها الدراسة، إلى أهمية زيادة المخصصات المالية المرصودة لهيئة المعادن، لتتمكن من إجراء دراسات الجدوى الفنية وتدريب العاملين في قطاع الصناعات الاستخراجية المتمثلة في المحاجر والمصانع، كما يتطلب تطوير هذا القطاع – طبقاً للدراسة – ضرورة استخدام المعدات والمكائن الحديثة وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتطوير طرق الاستخراج الحديثة في المحاجر بواسطة الحفر ومناشير السلك الماسي.

وتوضح الدراسة أهمية الترويج لخامات أحجار البناء والزينة ذات الكميات الاقتصادية، التي تتوفر عنها بيانات ودراسات، وذلك بشتى الوسائل والطرق الحديثة، مثل الإنترنت، بالإضافة إلى الاشتراك في المعارض الدولية المتخصصة والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لإنشاء وتطوير البنى الأساسية في مناطق تواجد الخامات.
وتدعو الدراسة إلى إزالة المعوقات المحلية للتصدير ودعم البنية المؤسسية، كتنمية الصادرات، وزيادة تواجدها في الأسواق الواعدة، وكذا التركيز على تصنيع الخامات المحلية ومشتقاتها، بما يؤدي إلى زيادة حجم القيمة المضافة وتقليل الصادرات من المواد الخام الأولية، إلى جانب ايلاء عناية خاصة بتشجيع الصناعات التصديرية، ضماناً لتدفق العملات الأجنبية.
وتمتلك اليمن ثروة كبيرة من المعادن الفلزية والصخور الصناعية والإنشائية، ولا يزال التوسع في أعمال التنقيب والاستكشاف مستمراً في كافة مناطق الجمهورية.
وتستهدف مثل هذه الجهود تمكين قطاع المعادن من القيام بدور رئيسي وكبير في إرساء قواعد الإنتاج وتعظيم القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني، باعتباره عنصراً هاماً لبناء اقتصاد قومي قادر على المنافسة في ظل المتغيرات الدولية وتشكيل عدد من التكتلات الاقتصادية بين الدول الصناعية.
ويعاني قطاع الصناعات الاستخراجية من نقص كبير في البنية التحتية وعدم وجود أرصفة بحرية خاصة بنقل الخامات المعدنية من الموانئ، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه، التي تمثل عائقاً أمام تطوير هذا القطاع وقدرة منتجاته على المنافسة في الأسواق الخارجية، إلى جانب غياب تنمية الموارد البشرية والدراسات التسويقية الخاصة بخامات الصناعات الاستخراجية.

اليمن سوق واعد أمام الصكوك الإسلامية

تقرير/ احمد الطيار

■،، جاءت خطوة البنك المركزي اليمني إصدار أول دفعة من الصكوك الإسلامية في السوق اليمنية بداية مارس الماضي بمثابة الانطلاقة الجديدة للسياسة النقدية اليمنية ،إذ تعد هذه الخطوة مقدمة لفتح مجال جديد للتمويل والاستثمار بصيغ إسلامية عريقة بدلا عن أذون الخزانة المشكوك في شرعيتها لدى الكثير من الرأي العام اليمني.

ولاقى تدشين البنك المركزي اليمني إصدار أول صكوك إسلامية في اليمن بدعم فني من السودان في مجال (الاستصناع) بمبلغ يعادل أربعة مليارات ريال لتمويل تنفيذ ثلاثة مشاريع طرق بعائد متوقع تتراوح نسبته بين ١٧ إلى ٢١ ٪ ارتياحا في أوساط السوق التمويلية اليمنية بمشاركة الحكومة ممثلة في وزير المالية نعمان الصهيبي وعدد من شخصيات القطاع المالي اليمني مؤشر آخر على بداية قيام شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وخطوة هامة في طريق إدخال أدوات تمويلية جديدة للاقتصاد اليمني بطرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية بحيث تساهم في دعم خطط التنمية والتوسع في الإنفاق التمويلي على المشاريع للحكومة والشركات خصوصا وأن الطلب الكبير على الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية يتزايد عالميا بشكل عام والصكوك بشكل خاص.
ومن المؤكد أن تصبح الصكوك الإسلامية إحدى الأدوات الرسمية في السياسة النقدية اليمنية بعد نجاح البنوك المركزي في إصدار الدفعة الأولى واهتمامه بإيجاد بيئة تشريعية مناسبة لإصداراتها سواء كانت صكوكا سيادية من الحكومة أو صكوكا عادية من شركات.
حيث يبدو أن القناعة لدى الحكومة ترسخت بأهميتها كأداة تمويلية تتميز بكونها مدعومة بأصول حقيقية وذات مخاطر منخفضة ومن ثم فهي أداة جذب للمستثمرين ومصدر مهم لضخ الأموال في المشروعات والتوسعات الكبرى.
ومن الملاحظ أن البنك المركزي اليمني حريص على إنجاح هذه الخطوة ولهذا فلم يخف محافظه محمد عوض بن همام تفاؤله من العام الحالي سيشهد إصدار صكوك إسلامية قد تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار وهو مبلغ كبير في نظر المحللين إذا ما قورن بتجربة اليمن ومعرفتها بهذا النوع من التمويل

ويؤكد بن همام أن إصدار الصكوك الإسلامية سيساهم في توفير موارد مالية لتمويل عملية التنمية في اليمن من خلال توظيف الموارد المالية المستقطبة من المصارف والمؤسسات المالية والشركات والأفراد واستثمارها في إنشاء المشاريع التنموية كبديل مقبول لاذون الخزانة.
مضيفا أن الصكوك الإسلامية ستوفر التمويل المتوسط الأجل للدولة عبر استخدام صيغ إسلامية متنوعة تتفق مع المتطلبات الشرعية وتقليل الآثار التضخمية لاستدانة الدولة عبر توفير تمويل مستقر وحقيقي باستقطاب موارد موجودة أصلا داخل الدورة الاقتصادية دون أن يكون لها آثار تضخمية.
وفي المقابل حرص وزير المالية نعمان الصهيبي على التأكيد أن الحكومة اليمنية سعيدة بهذا الحدث حيث أن وزارة المالية ستكون أول المستفيدين لتغطية جزء من عجز الموازنة،معربا عن تطلع الحكومة لاستقطاب المدخرات المحلية والخارجية من خلال إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية ومساعدة الدولة في إدارة السيولة على مستوى الجهاز المصرفي والاقتصاد الكلي بصفة عامة عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة.
ولا تخفي الحكومة اليمنية تفاؤلها أن تتمكن الصكوك الإسلامية من جذب الاستثمارات اليمنية في البنوك الخارجية خصوصا تلك التي تديرها البنوك الإسلامية مؤملة أن تقوم باستثمار فوائضها المالية في اليمن على اعتبار انه لم يعد هناك مبررا لها الاستمرار في استثمار أموالها في الصكوك الإسلامية في الخارج.
ومن الآن فصاعدا سيكون أمام البنوك اليمنية فرص للاستثمار في الصكوك الإسلامية التي يصدرها البنك المركزي، حيث يؤكد رئيس هيئة الرقابة الشرعية بوحدة الصكوك الإسلامية في البنك المركزي الدكتور حسن الأهدل إن البنوك التجارية أيضا بإمكانها الاستثمار في الصكوك الإسلامية لكن بالشروط الإسلامية كون المعاملات المالية في العالم قائمة بين المسلم وغير المسلم.
وقال الاهدل: إن إصدار الصكوك الإسلامية سيكون لها مصلحة عامة للجميع من خلال المساهمة في عملية التنمية في البلد ورفع مستوى دخل الفرد وتشغيل الأيدي العاملة فضلا عن أنها استثمارات شرعية وصحيحة.
وترى البنوك اليمنية خصوصا الإسلامية منها أن الخطوة جيدة ولو أنها جاءت متأخرة كثيرا مقارنة بباقي الدول العربية والإسلامية، وفي هذا المضمار يقول شوقي هائل سعيد العضو المنتدب لبنك التضامن الإسلامي ، إن البنوك الإسلامية انتظرت طويلا إصدار الصكوك الإسلامية واليوم وبعد إصدار أول دفعة منها من البنك المركزي اليمني ستتمكن البنوك الإسلامية والتجارية من استثمار فوائضها المالية داخل البلد بدلا من استثمارها كما هو قائم حاليا في بلدان الجوار التي تتوفر فيها الصكوك الإسلامية.

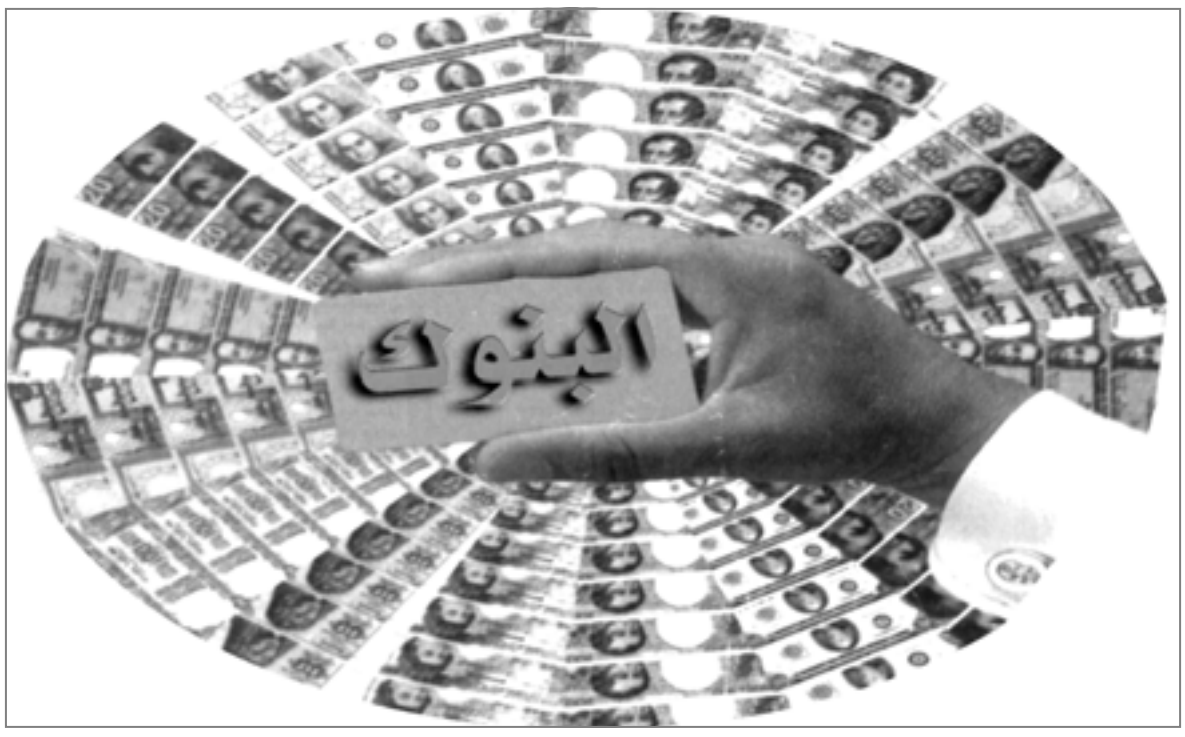

تراجع أسعار النفط متأثرة ببيانات التوظيف في أمريكا

متابعات / منصور شايع

■،، سجلت أسعار النفط تراجعاأمس في المبادلات الالكترونية في آسيا متأثرة بالارقام السلبية عن التوظيف في الولايات المتحدة وبالمخاوف من التضخم في الصين كما قال متعاملون.
ففي المبادلات الصباحية تراجع سعر برميل النفط الخفيف (لايت سويت كرود)، تسليم اكتوبر، ٥٩ سنتا ليبلغ ٨٥.٨٦ دولارا وبرميل نفط البرنت المستخرج من بحر الشمال، تسليم اكتوبر ايضا، ٧٤ سنتا ليبلغ ١١١.٥٩ دولارا.
ويفسر انخفاض الأسعار بالارقام المخيبة للآمال بشأن العمالة في الولايات المتحدة التي نشرت الجمعة وبالمخاوف حول التضخم في الصين كما قال فيكتور شوم المحلل لدى بورفن اند غيرتز في سنغافورة.
وأضاف "أن الأرقام عن العمالة الأمريكية لشهر اغسطس تشير إلى أن سوق العمل يبدو جامدا. وتشير بعض المعطيات إلى نمو اقتصادي بطيء في الصين".
وبحسب الاحصاءات فإن الاقتصاد الاميركي لم يوفر أي وظيفة في شهر اغسطس، بعد عشرة اشهر متتالية سجلت وظائف جديدة. وبقي معدل البطالة مرتفعا عند مستوى ٩.١٪.
وفي نهاية الاسبوع المنصرم أظهرت الأرقام التي نشرت في الصين أن النشاط الصناعي في هذا البلد سجل ارتفاعا طفيفا في اغسطس، لكن ضغوط التضخم --أحد أبرز مخاوف القادة الصينيين – تزايدت.

الصين تدعو لزيادة بتنسيق السياسة لتعزيز الثقة في الاقتصاد العالمي

■،، ناشد نائب الرئيس الصيني شي جين بينغ أمس الاثنين المجتمع الدولي زيادةتنسيق سياسة الاقتصاد الكلي لتعزيز الثقة في الاقتصاد العالمي والسوق المالي المتراجع
صرح شي بذلك في اجتماع مع رئيس البنك الدولي روبرت زوليك، والذي طالب خلاله أيضا المجتمع الدولي بتحسين إدارة الاقتصاد العالمي عبر آليات مثل مجموعة العشرين.
وأطلع شي زوليك على السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحالية في الصين، قائلا أن الصين ستواصل بثبات حملتها للاصلاح والانفتاح، وتحويل نمط النمو الاقتصادي، وتعزيز تنمية اجتماعية أكثر توازنا وتنسيقا واستدامة.
وأشاد شي أيضا بتعاون الصين مع البنك الدولي ودور الهيئة الدولية في تعزيز الحد من الفقر والتنمية في الصين والعالم بأسره.
قال شي أن الصين " ستحفز اصلاح ادارة البنك الدولي لتوسيع مشاركة الدول النامية قولا وتمثيلا ".
من جانبه تعهد زوليك، الذي التقى بأعضاء بارزين في الحكومة الصينية الأسبوع الماضي، بمواصلة التعاون الثنائي مع الصين والاستمرار في العمل مع الجهود العالمية لتخفيف حدة الفقر والتنمية.